بسم الله الرحمان الرحيم

مقارنة الأنظمة القانونية

مقدمة:

أجمع المفكرون الباحثون في ميدان العلوم والعلوم القانونية أن الإنسانية مدعوة إلى تكوين أنظمة قانونية مبنية على فكر جديد، لمستقبل جديد تسود فيه روح مشتركة ولكي يصل إلى ذلك لابد أن يتخلى الإنسان عن العصبية القومية، فلا ينظر إلى الأجنبي عنه نظرة ريبة وحذر أو نظرة كراهية وعداء. بل يرى فيه إنسانًا مثله يتساوي معه في حق الحياة الكريمة، وينال قسطه من العلم و كفايته من الغذاء والعلاج، وبذلك تزول أسباب التوتر المحموم الذي يسود العالم.

ولتحقيق هذا المبتغى يتطلب بالضرورة قيام أنظمة قانونية تتماشى والتطورات الحاصلة في جميع المجالات، هذه الأنظمة القانونية التي تسعى إلى تنمية العلاقات الإنسانية لتحقيق التعاون وإشاعة السلم بين الشعوب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم ذلك إلا عن طريق أنظمة تهدف إلى التعرف على الشعوب وأنظمتها وتفهمها، والإقبال على دراسة شرائعها وعاداتها وإيديولوجياتها التي تتمثل بها نظمها الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والقضائية على الخصوص. ولدراسة الأنظمة القانون بهذه الشعوب لابد من الوقوف عند ملاحظتين هامتين لتحقيق ما ذكرناه:

- ✓ **أولا:** لدراسة الأنظمة القانونية بما فيها تشريعاتها أن تكون الدراسة عند الإقبال على تفهم الشعوب ودراسة شرائعها بعيدا كل البعد عن الهوى.
- ✓ **ثانيا:** أن تكون الدراسة مقرونة بفكرة العدل.

- فالهوى يفسد الصورة الحقيقية للدراسة والمعرفة ويطبع الدراسة بالميول الشخصية من حيث ينبغي أن تكون موضوعية والتنكر للعدل يثير الحقد والبغضاء من حيث يكون وينبغي أن يكون العدل وسيلة للتعاون وحافزا للمحبة، فليس من العدل أن يموت جوعاً في كل سنة الملايين، وأن يعاني أكثر من نصف سكان العالم الأمراض من سوء التغذية، وعدم توفر العلاج، ولعل وباء كرونا ليس ببعيد.

وليس من العدل أن تفرض أنظمة الأقوياء والحلول الإستلامية على الشعوب الضعيفة والتحكم في مصيرها. فمصير الإنسان –منوط بتحويل الكراهية والبغضاء إلى قوة محبة وإحسان فالأنظمة القانونية التي يسودها العدل والموضوعية هما العنصران الضروريان لنقل الإنسانية إلى دنيا جديدة يسود فيها التعاون ويشيع فيها الأمن والسلام.

وهذا ما اكتسبه القانون المقارن من أهمية بالغة من تحسّس العالم بالموضوعية والعدل مما أدى إلى نشاط الدراسة المقارنة بروح من الموضوعية هدفها التقريب بين الشعوب عن طريق التعرف على أنظمتها وقوانينها – وتبدو ثمرات هذه الدراسة في عدد من المواضيع القانونية ذات الصبغة التجارية والاجتماعية، وتتجه الدراسة القانونية المقارنة للأنظمة لتوحيد القوانين لتكون أساسًا لوحدة اقتصادية وسياسية. وعلى هذا الأساس أحتل القانون المقارن أهمية في الدراسات القانونية وأضحى علمًا يقوم على أسس متعددة منها–. فكرة العدل –من خلال دراسة الأنظمة القانونية.

- **المحور الأول: التعريف بالقانون المقارن :**

القانون المقارن حديث النشأة، يرجع إلى ما يقارب من مائة عام، حيث نشأ من أوروبا وبالتحديد بالجامعات الفرنسية عام 1900– تاريخ ميلاده، ومن ثم عكف الباحثون على تطويره لما رأو فيه من منافع تعود عليهم بالفائدة في مجال العلوم القانونية.

بحيث وقفوا على حقيقة القانون المقارن من خلال فائدته وأهدافه ومن ثم، قدموا تعريفًا له يختلف عن بقية التعاريف للقانون بصفة عامة. لما له من ارتباط بحياة الناس وكفالتهم في جميع الميادين المدنية والتجارية.

فالقانون المقارن تم تعريفة من خلال فوائده وأهدافه بأنه دراسة قانونية أو بحث قانوني يقوم على أساس المقارنة بين قانونين أو أكثر مهما كانت التسمية التي اختارها الباحثون.

سواء سمي القانون المقارن – مقارنة القوانين، الطريقة المقارنة. أو التشريع المقارن. فالباحثون في ميادين القانون المقارن يرده اختلفوا في تسمية القانون المقارن يعود أصلا في تحديد وظيفته وطبيعته وهذا ما نقف عنده لاحقاً.

- **مكانة القانون المقارن في الدراسات الجامعية:**

بدأ تدريس القانون المقارنة في فرنسا عام 1831م، فقد أنشء في ذلك العام كرسي – في فرنسا– لتدريس التاريخ العام وفلسفة الشرائع، وتأسست في عام 1869 جمعية التشريع المقارن وفي تلك الفترة نشطت الدراسة المقارنة ، فقد أخذت عدة دول بإصدار تقنيناتها متأسية بفرنسا، واستحدث عن طريق المقارنة العديد من أحكام التقنين الفرنسي.

ففي ألمانيا نشطت الدراسة المقارنة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فوقف أساتذة المدرسة يقارعون المدرسة التاريخية التي نشأت في ألمانيا مناصرة للدراسة المقارنة حتى تمت وازدهرت وكانت بداية الطريق لنشوء القانون المقارنة من مطلع /ق/20/.

وتأسيسًا لما سبق يتم دراسة الأنظمة القانونية المقارنة وفقا للخطة التالية:–

أولا: – التعريف بالقانون المقارن.

- مكانة القانون المقارن من الدراسات الجامعية.
- مؤسسات القانون المقارن.
- أهمية القانون المقارن.

ثانيا: – فوائد القانونية المقارن في مجال العلوم القانونية

–أ– في مجال العلوم القانونية النظرية.

– في مجال تاريخ القانونية ونظريته العامة

– في مجال فلسفة القانون.

– في مجال عام الاجتماع القانوني.

–ب– فوائد القانونية المقارن في مجال القوانين العملية

أولا: – على المستوى الوطني

ثانيا: –على المستوى الدّوْلي

ثالثا: طرق المقارنة

1) المقابلة
2) المقاربة
3) المضاهاة
4) المقارنة المنهجية.

رابعاً: الأنظمة القانونية المقارنة

- الثابت والمتغير في الأنظمة القانونية.
- نظام الشريعة الإسلامية.
- النظام القانوني –الشامل– الكومون لو–.

ففي انجلترا أنشء أول كرسي للقانون المقارن في جامعة الكسفورد عام 1869، وقد ساهم الفقهاء الانجليز في الدراسات المقارنة وكان لمساهمتهم أثر كبير في نشر القانون المقارن. وهذا ما قامت أمريكا بتطوير الدراسة المقارنة – مما أدى بذلك العمل على توحيد القانون الداخلي– وعليه –فإن الدراسة المقارنة لم تهد دراسة تكميلية وإنما أضحت عنصرا أساسيًا وهاما في تكوين الثقافة القانونية، والمنهج المقارن أساسًا لدراسة كثير من المواد القانونية، إلى جانب ذلك تدرس بعض القوانين الأجنبية وتجرى المقارنة بينها للتعرف على مواضيع الائتلاف والاختلاف والبحث عن أسبابه بمعايير فنية.

✓ **مؤسسات القانون المقارنة:**

إلى جانب الدراسات الجامعية، توجد معاهد خاصة بالقانون المقارن بالإضافة إلى مراكز وجمعيات للبحوث المقارنة نذكر منها الأهم:

–أ–1) المركز الفرنسي للقانون المقارن –فرنسا– ويصدر هذا المركز حولية التشريع الفرنسي والأجنبي.

2) جمعية التشريع المقارن – وتصدر هذه الجمعية المجلة الدولية للقانون المقارن.

3) تجمع هنري كابتان – ويصدر هذا التجمع دراسات في القانون المقارن– أعمال القانون المقارن.

–ب– 2) في انجلترا – تجمع القانون الدولي، ومن مجلة أعمال هذا التجمع.

1) إصدار قواعد – يورك – الخاصة بالخسارات البحرية المشتركة وقواعد –لاهاي– عن وثائق الشحن.

2) جمعية التشريع المقارن والقانون الدولي –وتنشر دراساتها في دورية–المجلة العلمية للقانون المقارن –.

3) معهد القانون الدولي والقانون المقارن.

جـ– في هولندا –الأكاديمية الدولية للقانون المقارن في لاهاي.

د– في بلجيكا –المركز الجامعي للقانون المقارن في بروكسل.

- في إيطاليا /معهد القانون التجاري المقارن.
- في اليونان /المعهد اليوناني للقانون الدولي والأجنبي.
- في أمريكا –التجمع الأمريكي للدراسات القانونية المقارنة.
- **الدراسة المقارنة في البلاد العربية:**

لم يكن للدراسة المقارنة في البلاد العربية نشاط في بداية العهود الأولى للقانون المقارن، ومع تطور الأنظمة وتطليق النظام الاشتراكي في العديد من الدول العربية إلى الاهتمام بالقانون المقارن –فقامت تدرس مقياس لقانون المقارن، في كليات الحقوق.

كما اهتم الباحثون في مجال العلوم القانونية بالبحث في مجال الدراسات المقارنة. لما لها من دور في التعرف على الأنظمة الأجنبية.

- **الدراسة المقارنة –لدى الفقهاء المسلمون:–**

لقد عني الفقهاء المسلمون بالدراسة المقارنة بين المذاهب الفقهية وأقاموها على أسس عملية وعلمية مستمدة من أوصول الفقه، وكانت في عصور الحضارة الإسلامية الأولى من أسباب نحو الفقه الإسلامي وازدهاره، فكانت تجرى بين الفقهاء بروح البحث العلمي المجرد عن الهوى، وتؤدي في كثير من الحالات إلى رجوع الفقيه عن راية إذا وجد ماهو أفضل منه، وقد نشأ عن المقارنة بين المذاهب علم مستقل دعي بعلم الخلاف.

وما يتطلب اليوم –وفي ظل المتغيرات الوطنية والدولية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إتباع مسيرة الفقهاء في هذه الدراسة ومدها مناهج المقارنة الحديثة

للكشف عن مزايا الشريعة الإسلامية بمقارنتها مع القوانين الوضعية واستخلاص قانون تشريعي مشترك فيها يصاغ صياغة فنية حديثة ولن يتسنى ذلك إلا بإنشاء معاهد للقانون المقارن وجمعيات ومراكز بحوث للدراسة المقارنة تتولى إعداد هذا المشروع لتؤدي الشريعة الإسلامية دورها ورسالتها وتكون بما إنطوت عليه من مرونة في التطبيق وصفاء في الفكر القانوني ...

موجز تاريخ القانون المقارن:

إن الدراسة المقارنة قديمة قدم التاريخ، ويدل ذلك كتاب السياسية لأرسطو –الذي يقول فيه/ –علينا أن تدرس معا نظام الدول التي تعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن، والدساتير التي يحلها بعض الفلاسفة واقفين عند أشهرها، وبهذا نكشف عما ينطوي عليه كل منها بما هو خير وقابل للتطبيق...

بالإضافة إلى الدراسات المقارنة التي أجراها مونتيسكيو في كتابه –روح القوانين بين مجموعة من القوانين في مجالات متعددة من أجل استخلاص. قواعد دستورية لحكومة صالحة.

حيث نشطت الدراسة المقارنة ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الكثير من دول أوروبا فرنسا –ألمانيا– سويسرا. انجلترا واسبانيا وغيرها، وأضحت هذه الدراسة وسيلة للإستفادة من تجارب الأمم الأخرى والإستحداد من قوانينها من أجل تحسين القوانين الوطنية وسد ما بها من نقص وثغرات.

بدأت مرحلة تدريس القانون المقارن من فرنسا عام 1831 من قبل الفقيه الفرنسي أوجان لارمينيه –الذي أشاد في محاضرته الافتتاحية بأهمية دراسة القانون المقارن بقوله: «إن القرارات لا تغير مصير الشعوب وأوضاعها فحسب، بل تنقل حدود العلم والمعرفة بعيدا، كما أن دراسة كل حدث تاريخي يجعل الفكر الإنساني يتقدم خطوة ويفهم بشكل أفضل القوانين المحكمة في العالم ... وبحكم على الأحداث بشكل أحسن ... على أن دراسة هذه الأحداث تجعله ينتقل من الإطلاع المجرد على نضال مختلف الشعوب ضرر الطغيان ومن أجل تحقيق الحرية وإلى اكتساب نظرة علمية فاحصة على تشريعات هذه الشعوب ومقارنة معمقة لمؤسساتها الاجتماعية.

حيث بدأت مرحلة التأسيس الفعلي للقانون المقارن في مطلع القرن العشرين ، وذلك بموجب انعقاد المؤتمر الدولي للقانون المقارن سنة 1900، الذي دافع المشاركون فيه وعلى رأسهم الفقيهان الفرنسيان صالي ولمبار –عن مفهوم جديد للقانون لمقارن باعتباره علما مستقلا، وضرورة الكف عن الخلط بينه وبين دراسة التشريعات المقارنة، ودعوا إلى قانون مشترك للإنسانية المتحضرة، يهدف إلى التقارب بين الحضارات وتطوير القانون الدولي.

-أهمية القانون المقارن-

-1- وظائف القانون المقارن:

حاول الباحثون في ميدان الدراسات المقارنة ربط القانون المقارن ووظائفه بما هو كائن لا بما ينبغي أن يكون، إلا أن الواقع الميداني يقر بأن القانون المقارن غائي في مواجهة للواقع القانوني بقصد تغييره وإصلاحه؛ فلا تتوقف مهامه عند الوصف و التفسير، بل إن جوهر وظيفته في التقويم والتغيير، وذلك ينطبق على الأصول والفروع، وبدافع من الوعي بأهمية التصنيف العلمي يمكن إيجاز وظائف القانون المقارن فيما يلي: –

(1) للقانون المقارن أهمية الخاصة في توحيد القوانين في داخل البلاد التي لا تجعلها وحدة قانونية، فالقانون المدني السويسري مثلا مدين بوجوده لدراسة قام بها السويسري "أوجين هوبر" في كتابه نمط القوانين الخاصة، السويسرية وتاريخها، جمع فيه النظم القانونية التي كانت مرعية في كانترنات –سويسرية وأخضعها للموازنة فمهد السبيل التوحيد القانون المدني في بلاده، وقد سبقت حركة توحيد القانون في داخل أكثر الدول الأوروبية حركة تجميع وموازنة بين النظم القانونية مهدت السبيل لتوحيد أجزاء هامة من القانون الخاص –والمجالات التي أدى فيها القانون المقارن خدمات لا تنكر في إصلاح القوانين الوطنية.

(2) للقانون المقارن أهمية في استعراض تطور النظم القانونية المعاصرة لكي يتضح للمشرعين مدى هذا التطور و خطوطه العامة فيصبح علم القانون المقارن بذلك علم التطور القانوني العام للقوانين المعاصرة، والواقع أن هذه المهمة تقرب القانون المقارن من كل من فلسفة القانون وعام الإجتماع.

(3) للقانون المقارن أهمية خاصة تتجلى في اسعاف القاضي إلى التعرف على أدنى الحلول إلى العدالة، ويُضرب الفقه المقارن لتنوير هذه الحقيقة بالمادة الأولى في القانون المدني السويسري والتي استعارها القانون المدني التركي بدوره، فنصا على أنه عند شغور النص وشغور العرف على القاضي أن يحكم وفقا للقواعد التي كان شارعًا لشرعها.

إن هذا النص يدعو إلى التساؤل عن كيفية قيام الشارع بمهمته التشريعية ليستند بها –الحاكم– عندما يجابهه اللبس فيتساءل عن الحكم ويتذكر أنه مدعو للتشريع وهنا يجيب أحد الفقهاء –القانون المقارن. "إن القانون المقارن هو المرجع الأولى للمشرع وهو إذن مرجع القاضي في مثل هذا المآزق".

(4) وللقانون المقارن مهمته التثقيفية وهذه المهمة المنتظرة من القانون المقارن على جانب من الأهمية لأن القانون يزيد من حدة الشارع حتى يلم بالحلول من القوانين الأجنبية، ويوسع من أفق رجل القانون حين يعلم بالقوانين الأجنبية، ويعلم أن ثمة حلولا أخرى، ونظما مغايرة فتزداد ملكته الإنتقادية والتحليلية ويتسع أفق تفكيره وخياله... والحاصل أن دراسة القانون المقارن تصل أسباب العالم ببعضها دون إفتيان على الروح القومية والوطنية، وبذلك يتم التعاون بين رجال القانون من جميع الدول وأنظمتها القانونية.

(5) القانون المقارن مهمته التشريعية حيث لا تخفى أهمية القانون المقارن في حركة التقنين حيث لوحظ أن أسوأ القوانين صياغة وحلولا هي تلك القوانين التي شرعتها سلطة تجاهلت الإفادة من الحلول الواردة في أمثال تلك القوانين في الأنظمة الأجنبية ... ويوصي رجال القانون المقارن من خلال الملتقيات بالتزام الحيطة عند استعارة القوانين الأجنبية لئلا يزج في التشريع قواعد يعوزها الإنسجام لئلا يقحم فن بلد تشريعا أجنبي العروق فيحدث فيها من النتائج مالا فيحد عقباه.

ثانيا: فوائد القانون المقارن في مجال العلوم القانونية

(1) فوائد القانون المقارن في مجال العلوم القانونية النظرية:

يقصد بالعلوم القانونية النظرية –تاريخ القانون، وفلسفة القانون النظرية العامة للقانون، وعلم اجتماع القانون، فهي مجالات تتجلى من خلالها فكرة القانون من حيث شأنه، وتطوره وتأثيره فمختلف الظروف فيه، إضافة إلى معرفة غاياته، مصادره وتقسيماته.

(أ) في مجال تاريخ القانون ونظريته العامة:

1) تاريخ القانون: – تكمن أهمية التاريخ في علاقته بدراسة القانون، ودراسة التطور التاريخي للقواعد القانونية عبر العصور والأزمنة، والدور الهام الذي يقوم به المؤرخون في دراسة العلاقة المتبادلة بين القانون كظاهرة اجتماعية، والأحداث التي تطورت كثيرا من أصوله ومصادر تفسيره التقليدية، ويهتم رجل القانون بالتاريخ ليقف على الأنظمة القانونية السابقة، ومدى نجاحها العلمي في التطبيق لقضايا العدالة والحرية منذ العصور القديمة وهذا بالفعل ما أيدته اكتشافات المؤرخين وعلماء الآثار. لفكرة العدالة كما وجدت عند قدماء المصريين، والعلاقة المتبادلة بين العدالة والموت والخلود، وتحليل أهمية دور الكهنة، و إله الموت مثل أوزوريس.

كما ترجع أهمية تحليلات علماء التاريخ في الكشف عن العلاقة والمتبادلة والتطورية بين كل من القانون والقواعد الأخلاقية والدين، والعرف، والعادات والتقالية والتشريع، والفقه والقضاء وغيرها من مصادر القانون المختلفة وكيفية تباين أهميته وأولوية هذه المصادر بين بعضها البعض عير العصور التاريخية، وبين المجتمعات الإنسانية في نفس الوقت من ناحية أخرى، وتكشف دراسات المؤرخين عن تحليل الجوانب المختلفة لتطور فقه القانون وفروع القانون المختلفة. مثل القانون العام، والإداري، والخاص وغير ذلك من فروع أخرى. كانت نشأتها ذات علاقة تاريخية ومجتمعية واضحة.

2) في مجال فلسفة القانون:

إرتبط القانون بتحليلات الفلاسفة والمناطقة منذ العصور القديمة، حتى الوقت الحاضر، وأسهم هؤلاء في إرساء قواعد القانون، وحدوده، وقضاياه، ومعانيه، وفكره، وتصوراته بصورة عامة، ولا يستطيع أحد ينكر فلاسفة الإغريق بدء من سقراط وجماعته

الشهيرة، وازدرائه على العدالة وسير المحاكمة، ونوعية التهم الموجهة إليه، حتى الفكر الأفلاطوني المثالي، ووضوح طبيعة أفكار العدالة. واهتم أرسطو بدراسة العلاقة المتبادلة بين الأفراد والحكومات، وحدد أفضل أنواعها حسب مقاييس الحكم والعدالة، وأترى كذلك كثير من علماء وفلاسفة العصور والوسطى بدء من القديس أوغسطيس وتوما الأكويني، وحتى عصر النهضة في الكشف عن مثالية القانون الطبيعي أو مثالية العدالة وغيرها من الأفكار القانونية، عن طريق استعمال المنطق وأنماط التفكير العقلاني.

كما أسهم الفلاسفة في تطور القانون كظاهرة اجتماعية تقرر أسس العدالة من الناحية المنطقية والعقلانية، وما يجب أن يكون أو من ينبغي أن يكون عليه القانون، والعدالة، والنظام القضائي، وعلاقته بالحاكم والمحكومين.

3) في مجال علم الإجتماع القانوني:

يبدو وجود علاقة بين علم الإجتماع والقانون. فعلم القانون يعتمد على علم الإجتماع في التعرف على الحقائق الإجتماعية كما هي حية في المجتمع. وقد عمل هذا على ظهور علم الإجتماع القانوني، وهو أحد فروع علم الإجتماع العام.

هذا ولم يأتي إسهامات علم الإجتماع من فراغ، إذ ترجع جذورها إلى تحليلات ودراسات العديد من الفلاسفة وعلماء السياسة، وعلماء التفكير الإجتماعي الذين اهتموا بدراسة القانون وتطوره في الواقع وإرتباطه بالنظام السياسي والإقتصادي، وأدرك علماء الإجتماع أهمية دراسة القانون، وما تحتاجه القواعد القانوني من تأييد قوى عينها الفعالية والتأثير. فالقانون يحتاج إلى تأييد من غالبية أفراد المجتمع، لأن مقاومته والخروج المنظم على أحكامه بفقدانه قوته وهيبته، واستطاع هؤلاء العلماء توظيف المعرفة السسيولوجية في فهم العلاقة بين القانونية والمجتمع.

وقد استناد علماء فقه القانون من دراسات علم الإجتماع.

ومن قبيل ذلك تعامله مع زيادة السكان، بسن تشريع يؤخر سن الزواج، وأخر يشجع أو يمنع زيادة النسل عن طريق خدمات الأسرة التي يتجاوز عدد أفرادها الحد المسموح به من دعم الدولة على المستوى التعليمي أو الغذائي أو الصحي، أو عن طريق فرض أعباء ضريبة على العدد الزائد من الأولاد.

كذلك الأمر فيما يتعلق بظاهرة الإدمان، وما يخص تجريم أو تشديد العقوبة على الجلب، والإتجار والتعاطي، وفي نفس الوقت تقرير إعذار معرفيه من العقاب للحد من الذي يسلم نفسه لمراكز علاج الإدمان.

وفيما يخص ظاهرة انتشار التدخين، تقرر منع التدخين من وسائل المواصلات العامة، أو في أماكن العمل، أو في الأماكن العامة المغلقة، تقرر إجبار شركات إنتاج السجائر على الإعلان عن مكونات السيجارة والتحذير من أضرارها على ذلك المنتج، أو منع الإعلان عن السجائر في أجهزة الإعلام والصحف التابعة للدولة أو رفع الضرائب والجمارك على منتجها.

وفيما يتعلق بظاهرة تشغيل الأطفال، فرض القانون حدا أدنى لسن العمل أو التدرج المهني – ورفع من التعليم الإلزامي، وجعله مجانيا وبيان الأعمال الشاقة أو الخطرة التي لا يجوز إسنادها للأطفال قبل سن معينة.

ووضع القانون ضوابط لمنع زيادة تلوث البيئة، فوضع ضوابط على استيراد السيارات، وحد أعلى لنسبة الرصاص في منتج البنزين لا يتجاوزه.

فوائد القانون المقارن في مجال القوانين العملية:

يقصد بالقوانين العملية فروع القانون وما تتضمنه من قواعد لتنظيم حياة الأشخاص على المستوى الوطني والدولي.

أولا: على المستوى الوطني

تساهم الدراسات المقارنة في مجال القوانين الوضعية على المستوى الوطني في فهم أفضل للقانون الوطني، مقنبسا من قوانين أخرى أكثر تطوراً.

وانطلاقا من هذا السياق، يمكن للمشرع أن يستفيد من تجارب الدول الأخرى من خلال الدراسة المقارنة لأنظمتها القانونية، فيتمكن من إصلاح عيوب فمختلف فروع القانون الوطني وسد ما بها من ثغرات وإكمال ما بها من نقص.

ويمكن للفقه من خلال الدراسات المقارنة التي يجربها أن يكون رائدًا للمشرع في مجال إصلاح القانون الوطني، يمهد له سبل صنع القواعد القانونية الأصلح للمجتمع.

ثانيا: على المستوى الدولي

يحقق القانون المقارن على المستوى الدولي فوائد مهمة، تتجلى أساسًا في مساهمة التقريب بين الشعوب، وحسن التفاهم والتعاون بينها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دعَا الفقيه – لامبير– في المحاضرة الإفتتاحية للموسم الجامعي إلى جعل القانون المقارن وسيلة إتصال بين القوانين الوطنية لتكوين ضمير قانوني، عالمي تؤدي إلى جعل القانون أداة تفاهم بين الشعوب لتتمكن من الإتفاق فيما بينها، كما يقوم بتوثيق العلاقات بين الدول من خلال دوره الهام من إعداد المعاهدات، إبرامها وتفسيرها، فضلا عن أهميته المتميزة في المفاوضات بين الدول.

- **صفات وواجبات الباحث المقارن:**

1) أن يكون الباحث المقارن واسع الإطلاع بجانب كبير من القوانين الوطنية والأجنبية، والعام بالقواعد القانونية لكل نظام ليعلم واقع الأنظمة القانونية ومن ثم معرفة الأسباب المهمة التي أدت إلى الإختلاف والإئتلاف.
2) أن يكون المقارن أمنيًا في نقله عن المصادر الموثوقة وصادقاً في نسبتها إلى أصحابها، وذلك بإختيار أقوى الآراء مقرونًا بأقوى الأدلة، حتى يبعد الآراء المسبقة التي يحاول أصحابها فرضها وعدّها من المسلمات دون التأكد منها، كما هو الحال لدى الإختلاف.
3) أن يكون المقارن موضوعيًا منصفًا متجرداً عن جميع المؤثرات السلبية، وأن يكون ترجيحه على وفق الضوابط العلمية.

طرق المقارنة:

إتبع الباحثون المقارنون، خلال تكوين القانون المقارن، عدة طرائق للمقارنة فهي: – المقابلة والمقاربة، والمضاهاة، والموازنة أو المقارنة المنهجية...

1) المقابلة:

بموجب هذه الطريقة يضع الباحث الأحكام المتعلقة بموضوع معين في قانونه الوطني وقوانين أخرى جنبًا إلى جنب، بحيث يقابل بعضها ببعض ليتعرف. على مواضع التشابه والإختلاف. بينها وبين قانونه، إلا أن الرأي الراجح في فكر القانون المقارن أن هذه الطريقة

لا تعتبر دراسة مقارنة بالمفهوم الفني، وإنما هي مجرد تجميع لأحكام من قوانين مختلفة هدفه تسهيل مهمة الباحث المقارن ودليل على أن متبع هذه الطريقة يتصف بسعة الإطلاع ومعرفته للقوانين وطنيا ودولياً.

2) **المقاربة:** تقوم هذه الطريقة على دراسة أوجه التشابه والتقارب بين القوانين المتشابهة في البنية وفي الخصائص، المستمدة من مصادر قانونية مشتركة، تخضع لمنهج قانوني موجد يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها. وتستعمل طريقة المقارنة خاصة من البحث في مجال توحيد القوانين الداخلية في الدول الاتحادية، التي يقوم فيها النظام القانوني على الإزدواجية.

3) **المضاهاة:** تقوم هذه الطريفة على بيان أوجه التشابه بين القوانين المختلفة/ فإن طريقة المضاة تقوم على تحديد أوجه الإختلاف والتباين بين القوانين النابعة من بنية إقتصادية متباينة، كالمقارنة بين قوانين المنهج الروماني الجرماني والقوانين الإشتراكية.

4) **طريقة المقارنة المنهجية:**

وهي أهم طرق المقارنة، لأن المقارنة بموجبها تنتهي إلى نتيجة إيجابية، بحكم أنها تخضع لمنهج يساعد على إستخلاص نتائج يتعرف الباحث بمقتضاها على القانون الأفضل بعد دراسة أسباب الإختلاف والإئتلاف، على ضوء الظروف المؤثرة في القاعدة القانونية المحيطة بها.

حيث تقوم هذه الطريقة على تحليل القاعدة القانونية في النصوص الأجنبية وتجزئتها، وبحث العلاقة بين العناصر الجزئية في القوانين المختلفة، وتسمى بالمقارنة الجزئية، ثم دراسة النظام الذي يجعلها ويحتويها، وأخيراً تحديد موقعها من المنهج بصفة عامة، كدراسة قواعد البنوة في نظام الأسرة التي يحتويها المنهج اللاتيني، وتسمى بالمقارنة الكلية.

غير أن هذه الطريقة لا تقوم بصورة ناجح إلا بتوافر مقوماتها الأساسية المتمثلة في معرفة القانون الأجنبي محل المقارنة معرفة موضوعية كاملة، والإحاطة بأحكامه ولغته ومصطلحاته بدقة، ويعرف بالإضافة إلى ذلك بنيته وتقسيماته ومصادره.

بالإضافة إلى البحث والتحري عن مختلف العوامل المؤثرة في تكوين القانون الأجنبي، ومن مقدمتها العوامل التاريخية التي تؤثر في بنية القانون، والعوامل الإجتماعية التي تؤثر في مجال تطبيقها، والعوامل السياسية التي لها التأثير الفعال في تحديد المفاهيم القانونية وأخير العوامل الإقتصادية التي يختلف تأثيرها على القانون بإختلاف مدى تدخل الدولة في تقييد الحرية الإقتصادية.